مجلة المعجمية - تونس

ع 20

2004

توفيق قريرة
كليّة الآداب والفنون والانسانيّات منوبة، تونس.

الوحدات الاصطلاحيّة المركّبة تركيبا معقّدا في كتاب سيبويه

مـــقدّمـــة:

كتاب سيبويه (ت 180هـ) هو الكتاب النحويّ الذي وصلنا كاملا ،وبدا فيه التفكير النّحويّ على صورة متطوّرة لن تخالفها الآثار اللاّحقة كثيرا. إلاّ أنّ أهمّ ما يميّز هذا الكتاب عن لاحقيه ليس المحتوى النّظريّ بل اللّغة التي عُرض بها وبالأخصّ الجهاز الاصطلاحيّ الذي بدا في مواضع كثيرة منه على درجة ظاهرة من البدائيّة. فالعبارات الاصطلاحيّة قد تجاوزت في كثير من الأحيان الدرجة المقبولة من التركيب إلى درجة منه معقّدة.ولم يكن التعقيد بالضرورة مرتبطا بحرص على الإبانة عن المفاهيم من عناوينها بل كان ركاما من العبارات قد يستحيل فهم محمولها فهما يسيرا.

غير أنّ ما نحمله اليوم على الغموض أو العسر في الأداء الاصطلاحيّ كان في عصر الكتاب- وربّما قبله وبالتّأكيد بعده- اختيارا في الصناعة الاصطلاحيّة لا اضطرارا ورؤية في كيفيّة تعيين النّحويّ لمسمّياته قد يخالفها غيره ولكنّه لابدّ أن يراعيها. لذلك سنهتمّ في هذا البحث بما نسمّيه بالمصطلحات المركّبة تركيبا معقّدا نصنّفها بحسب أنواع تركيبها وننظر في القوّة التعيينيّة التي لها بالمقارنة مع غيرها من المصطلحات المفردة أو المركبة تركيبا غير معقّد ، عسانا نقف على رؤية في الصناعة الاصطلاحيّة ليست خاصّة بالكتاب بل بمصنّفات تالية سارت سيرته في طريقة التلقيب منها «المقتضب» للمبرّد (ت285 هـ) و« الأصول لابن السّراج (ت316 هـ).

1 - الوحدات الاصطلاحيّة المركّبة في الكتاب : تصنيف عامّ:

حين استخرج تروبو G.Troupeau[1] جرده من كتاب سيبويه صرف نظره عن المركّبات الاصطلاحيّة، وكان ذلك منه اختيارا يعبّر عن رؤية ترى المصطلح من منظار معجميّ من ناحية وترى أصله الإفراديّ من أخرى. والمنظار الأوّل كما لا يخفى يقود إلى الثاني.

ونحن لن نعود في هذا البحث إلى مناقشة هذه الرؤية إلى صناعة الاصطلاح فلقد فصلنا فيها القول في أطروحتنا حول المصطلح النّحوي[2] ، ولكنّنا نكتفي بأن ننبّه ههنا إلى أنّ التعامل مع المصطلح في خطابه - وهو مهده الشرعيّ- يحتّم على الدّارس الإقلاع عن التصنيفات الجاهزة والتّأصيل لذي لا يفيد دارس الخطاب كثيرا: هل الأصل في الاصطلاح المفردات أم المركّبات؟ وهل الاصل فيها الاسم أم الفعل؟ وغير ذلك من القضايا التي شغلت علماء الاصطلاح زمنا من غير أن تقود في رأينا إلى نتائج عمليّة في غير التصنيف المعجميّ للمادّة الاصطلاحيّة.

إنّ المركّبات الاصطلاحيّة هي من الجهة النّحويّة ألفاظ متكوّنة بواسطة «العقد والتركيب» من أكثر من عبارة تشدّها علاقة إعرابيّة معيّنة(إسناديّة أو إضافيّة أو نعتيّة ..) لا تكون بالضّرورة اعتباطيّة في علاقة الاسم الاصطلاحيّ بمتصوّره لأنّ المصطلِحَ يختار العلاقة النّحويّة الأكثر تلاؤما مع جوهر التسمية. ومن هذا المنطلق فإنّه يجد في الفعل الاصطلاحيّ ما يجده في الأسماء الاصطلاحيّة من فائدة في بناء خطابه الاصطلاحيّ.

وبذا فإنّ المركّبات الاصطلاحيّة ضربان من جهة الدّور الموكول لها في الخطاب أحدها ذو وظيفة تعيينيّة Désignative بأن يقع على المتصوّر العلميّ يسمّيه ويلقّبه، وقد يسمّيه كما هو الحال في كثير من عبارات الكتاب. أمّا الضرب الثاني فدوره تعبيريّ Expressif من دونه لا يمكن لأيّ محتوى علميّ أن يبلغ ولأيّ خطاب علميّ أن ينشأ.

وفي ضوء هذا التقسيم الثنائيّ يلعب الفعل دورا أساسيّا في الخطاب لأنّ دوره تعبيريّ ، بينما يلعب الاسم دورا أساسيّا في التسمية والتلقيب لأنّ دوره تعيينيّ.ولا يعني ذلك أنّ الاسم محرّم عليه أن يقوم بدور تعبيريّ ولا أنّ الفعل مقصى من دائرة التعيين بل التوزيع هنا بحسب أصليّة الدّور الذي يحمّله الخطاب الاصطلاحيّ لهذا المكوّن اللغوي أو ذاك. إنّ من شأن القسمة المذكورة أن تفرز، لو نظرنا منها إلى كتاب سيبويه، النمطين التاليين من المركّبات المعقّدة:

- النمط الأوّل: هو المركّبات الاسميّة المعقّدة وهي وحدة التعيين والتسمية في الخطاب.
- والنمط الثاني: هو ما يُصطلح عليه بالجملة الورَلسانيّة Métalinguistique[3] وهو الجملة التي موضوعها اللّغة أو التي تصف اللّغة باللّغة. والجملة الورلسانيّة هي وحدة الخطاب الاصطلاحي اللّغوي سواء أكان نحويّا أم غيره.

ولتوضيح النّمطين نقدّم المثالين التّاليين من الكتاب:

(أ)- مصادر بنات الأربعة[4].

(ب)- «وأمّا ما لحقته الزّيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال(اسْتَفْعَلْتُ) وما لحق من بنات

الأربعة فإنّ مصدره يجيء على مثال(اسْتَفْعَلْتُ) وذلك (احْرَنْجَمْتُ ، احْرِنْجَامًا)..»(السّابق).

المثالان (أ) و(ب) كلاهما من المركّبات الاصطلاحيّة غير أنّ الفرق بينهما في درجة التّعقيد من ناحية وفي الوظيفة الموكولة لكلّ واحد منهما. فالمركّب الاصطلاحيّ (أ) وظيفته تعيين متصوّر المصدر حسب سمة مميّزة هي عدد الحروف الأصول ولا يقدّم للمتصوّر النّحويّ إلاّ ما به يوسم. بخلاف المركّب (ب) - الذي يتحدّد نحويّا بوحدة الجملة وهي وحدة الخطاب- فإنّه يقدّم عن المتصوّر نفسه تدقيقا وتفصيلا يدخل في جوهر التحديد العلمي للمتصوّر.

غير أنّ الفصل بين النّمطين في الكتاب تعترضه صعوبات منها:

-- أوّلا: أنّ الترابط بين النمطين يكون وثيقا كما في المصطلحات المذكورة في عناوين الأبواب ،فهي عادة ما ترتبط بالمتون ربطا يعسر معه رسم حدود فاصلة بين الدور التعييني للمصطلح والدّور التعبيريّ له من هذا الضرب نذكر على سبيل المثال:

(ج)-: «هذا باب **الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف** فأمّا المرفوع والمضموم فإنّه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام وبغير الإشمام ..وبأن تروم التّحريك وبالتّضعيف»[5].

لقد ميّزنا عمدا بين ما نعتبره مركّبا معقّدا دوره التعيين (بالخطّ العريض) ومركّبا معقّدا هدفه التعبير وهو تمييز يصعب الانتباه إليه لشدّة الارتباط بين العنوان والمتن ولأنّ النحويّ لم يجد في العنوان ما قد يكفيه لإتمام ما يعدّه سمات كفيلة بتعيين الاسم فاسترسل في ذكرها وتفصيلها في المتن.فالاسترسال سببه الشكّ في قدرة الاسم على كشف ما يريد له النّحويّ أن يكشف من سمات مفيدة أو مختصرة. ثانيا: أنّ المصطلح المركّب قد يطول بشكل مفرط في التعقيد فلا يكون من الخطاب التفسيري الصّرف ولا من الاسم الذي دوره التعيين بل هو مزيج من هذا وذاك وخير دليل على ما نقول باب الفاعل الذي صاغه صاحب الكتاب صياغة معقّدة نكتفي منها بجزء:

(د)-: « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر ...[6].

إنّ تنويع النّظر إلى الحقيقة الواحدة من جهات عدّة أو تجميع المتصوّرات المختلفة تحت تسمية واحدة من الأسباب التي جعلت المصطلحات في الكتاب مفرطة التعقيد خارجة من دور تعييني إلى دورتعبيريّ. غير أنّنا ولأسبا ب منهجيّة، سننظر في المركّبات الاصطلاحيّة وفق علاقة تلك المركّبات بالوظيفتين التعيينيّة والتعبيريّة صارفين النّظر عن مثل هذا التّداخل بينهما.

2- المركّبات الاصطلاحيّة والتعيين:

الأسماء الاصطلاحيّة لمركّبة في الكتاب أنواع بحسب درجة تركّبها من البسيط إلى المعقّد وبحسب أنواع العلاقة التركيبيّة الجامعة بين عناصرها. فمن جهة درجة التركّب نجد فئتين من الاصطلاحات فئة درجة تركّبها بسيطة تتكوّن من عنصرين اصطلاحيين متعالقين، وفئة أخرى درجة تركّبها معقّدة يكون أحد طرفي المركّب فيها مركّبا بدوره. ومن جهة نوع التركيب فإنّ الغالب هو المركّبات التالية: المركّب الموصوليّ، النعتي، الإضافيّ وشبه الإسنادي.

2-1 : درجة التركيب الاصطلاحيّ وعلاقتها بالتعيين:

2-1-1 : المركّبات الاصطلاحيّة البسيطة وأدوارها التعيينيّة:

المركّبات الاصطلاحيّ البسيطة لها في الكتاب كما في غيره من المدوّنات النحويّة الأدوار الأساسيّة التالية:

1)- تعيين الباب الفرعي: وقد يكثر في هذا النمط التركيب الذي يتكوّن طرفاه معا من اصطلاحين، فيكون التركيب الاصطلاحيّ عندئذ من مقتضيات تفريع المتصوّرات.

2)- تعيين الأنواع بقطع النّظر عن أبوابها الكبرى كما في العبارات التالية: (بنات الثلاثة، بنات الأربعة، بنات الخمسة أو بنات الواو وبنات الياء).

3)- تعيين معياري ويكون ذلك بإصدار أحكام يعدّها النّحويّ ضروريّة كما في :(عربيّة جيّدة، قياس مُثْلَثٌ ،وجه الكلام ، حدّ الكلام ..).

4)- تعيين ذو صبغة لسانيّة عامّة أو اجتماعيّة من ذلك أسماء اللّغات العربيّة (لغة الحجاز، لغة تميم ..).

5)- تعيين بعض المتصوّرات بالإحالة على ما تكوّنت منه كعبارتي (الألف واللام ،الصّفة والموصوف).

2-1-2 : مصطلحات العناوين الركّبة تركيبا معقّدا ودورها التعييني

المركّبات الاصطلاحيّة في الكتاب قابلة لأن تتّسع داخليّا بحسب ما تتيحه لها امكانات التّوسّع. وسنميّز ونحن نتحدّث عن دور هذه المصطلحات التعييني بين المركّبات المعتمدة في العناوين وبين غيرها الواسم لمتصوّرات.وما يدعونا إلى هذا التمييز تصوّر للعنونة رأينا لمحة منه في الفقرة الأولى من هذا المبحث.

لنأخذ على سبيل المثال العنوان (هـ) التالي:

(هـ)- : هذا باب **الترخيم** في الأسماء التي كلّ اسم منها من شيئين كانا فضمّ أحدهما إلى صاحبه فجعلا اسما واحدا.[7]

تضمّن العنوان مصطلحا مركزيّا هو الترخيم ركّبت معه عبارات تدلّ على سمات اصطلاحيّة تخصّصه ، لنحصل على متصوّر اختزله النّحاة اللاّحقون في عبارة مختصرة هي: **ترخيم المركّب** أو **الاسم المركّب**.

وإذا كانت عبارة **مركّب** بهذا المتصوّر تغيب في اصطلاحات الكتاب ،فإنّها هي التي لعبت دورا في اختزال عبارة سيبويه المطوّلة. ولكنّ هذا السبب ليس الوحيد في جعل عبارة الكتاب تطول ، فالسبب الحقيقي يتمثّل في رأينا في أنّ صاحب الكتاب أراد من عناوينه أن تحمل خلاصة شافية لمحتوى الفصل ومن هنا جاء الحرص على ذكر مثل تلك السّمات المعيّنة تعيينا فيه تخصيص لنوع الاسم المرخّم.

إنّ لغالب العناوين في الكتاب دورين أحدهما تعيين المتصوّر والثاني اختزال فيه إلماع لمحتوى الفصل ،وقد تختلط في أحيان كثيرة الوظيفتان وتمتزجان حتّى يتعذّر الفصل بينهما؛ وفي أحيان أخرى قد تغلب وظيفة منهما على أخرى.

لقد سمح التركيب المعقّد الذي في مصطلح العنوان كما في (د) أو (هـ) بأن يقدّم النحويّ ما يعدّه سمة فارقة للمصطلح ،ولسنا نعتقد أنّ صاحب الكتاب يقصد بالتعيين في تلك العناوين المعقّدة التسمية Dénomination أي إسناد مصطلح ثابت ومخصوص وإنّما غرضه من عمليّة التعيين الوصفيّة بمعنى ذكر الفصول المعرّفة بالشيء باعتبار دورها المعيّن لا المحدّد (ذاك الذي يذكر في الحدود).

ولإبراز الوصفيّة نقدّم النماذج التالية من العناوين:

(و)- هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصّفات التي ليست بعمل نحو(الحَسَنُ) و(الكَرِيمُ) وما أشبه ذلك مُجْرَى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها[8]

(ز)- هذا باب ما يُكَسَّرُ مما كُسِّرَ للجَمْع وما لا يُكسَّرُ من أبنية الجمع إذا جعلته اسما لرجُل أو امرأة [9](م: أَعْدَالٌ وأَنْمَارٌ) تكسّر على (أعاديلَ و أَنَامِيرَ) و (مَسَاجِدُ و مَفَاتِيحُ) لا تُكَسّر).

تبرز الوصفيّة في العنوان (و) الذي يعيّن الصّفات العاملة عمل الفعل (بقطع النّظر عن كونها أعمالا أو غيرها). والوصف في (و) موجّه إلى تجزيء المتصوّر الأكبر وهو الاسم إلى اسم صفة واسم غير صفة، ثمّ إلى قسمة جزئيه إلى أسماء أعمال وأسماء غير أعمال.وغير الأعمال إلى صفات وما شابهها. وهذا التّفريع تسمح به طريقة التعيين الوصفيّ، ولا تسمح به طريقة التعيين بالتسمية، فبنية الأوّل مفتوحة وبنية الثاني مغلقة؛ والتعيين الأوّل طبيعته

اختزاليّة انتقائيّة لما يعدّ سمة الدلالات، والتعيين الثاني طبيعته توسيعيّة فيها تفصيل للسّمات الفارقة. وأهمّ ما يدلّ على المنزع التّفصيلي في (و) الخروج من سرد السّمات إلى التّمثيل عليها من الكلام. وهو تمثيل غرضه البيداغوجيّ التبين بالمثال وغرضه التعييني وسم المتصوّر بمثال طرازيّ كما يقول العرفانيّون اليوم.

أمّا في المثال (ز) فإنّ المصطلح المركزيّ المعيّن هو «ما كُسِّرَ للجَمْع» أو «جمعُ المُكَسَّر» في اصطلاح لسيبويه آخر ، و «جمع التّكسير» في الاصطلاح المتواتر. وبقيّة السّمات المرتبطة بالمصطلح المركزيّ ممّا يفصّل هي تعيين لحالة من حالات المتصوّر تقابليّة بحسب حدوث الظّاهرة (تكسير الجمع المسمّى به) أو عدمه. بيد أنّ هذه الحالة لم تحتج في كتب النّحاة اللاّحقين إلى تسمية خاصّة؛ وذلك يعني أنّ من الوصف ما يتولّد منه الاصطلاح ومنه ما لا يتولّد منه؛ وأنّ التعيين بالوصفيّة يمكن أن يحدث في جميع الأبواب المتصوّريّة التي تكوّن النّظريّة ،لكنّ التعيين بالتسمية لا يكون إلاّ في الأبواب المتواضع على تعيينها بالاسم وإن كان هذا التواضع مفتوحا في بعض الأحيان – على النقيض ممّا يحدث في اللّغة- على اختيار المفرد لا الجماعة .

لقد كانت المصطلحات المعقّدة في عناوين الكتاب محليّة لا عامّة ، يصعب أن تفهم من غير رجوع إلى متونها ،فكأنّها هي اصطلاحات سياقيّة ؛ والأصل في المصطلح أن يكون إذا ما استعمل اسما غير مقيّد إلاّ بسياقه الأكبر، سياق العلم الذي يبوّب فيه؛ فالأصل في المصطلحات أن تكون مفردة الدّلالة Monosémique لا متعدّدتها. وقد يتصوّر النّحوي وهو يثقل عباراته في العنوان أنّه يخفّف من الجهد الإدراكيّ بذكر أغلب سمات المعيَّن ، ولكنّ هذا التصوّر قد يَقلِبُ عليه ،رأياه فيضحي الجهد جهدين :جهد اللفظ وجهد الذهن وعندئذ يصبح المبدأ : التطويل للتّبيير لاغيا ،لأنّ أوضاع الكلام الاصطلاحيّ ليست كأوضاع الكلام العاديّ.

2-2 : نوع المركّب الاصطلاحي وعلاقته بالتعيين:

المركّبات المعقّدة الأكثر تواترا في الكتاب هي : الموصولي والنعتي وشبه الإسنادي والإضافي.نقدّم في القسم الموالي من البحث عرضا لها وللدور الوكول إليها في التعيين.

1-2-2 : المركّب الموصولي:

غالبا ما يحضر هذا المركّب في عناوين الأبواب على أنّه من العبارات المُعَيِّنة ، وعادة ما يكون مركّبا من اسم الموصول المشترك (ما) ومنه:

(ح)- ما يعمل عمل الفعل [10]

(ط)- ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[11].

ويبدو هذا الضرب من المركّبات المعقّدة الأكثر تواترا في الكتاب ، خصوصا إذا ما نظرنا إلى حضوره باعتباره مكوّنا فرعيّا في بقيّة المركّبات ولا سيّما المركّب النّعتيّ كما في المثال (ي) التالي:

(ي)- الحروف التي تتنزّل بمنزلة الأمر والنّهي.[12]

وبنية هذا المركّب تبدو أقرب إلى الوصفيّة منها إلى القدرة على تعيين المتصوّرات تعيينا دقيقا. و خصوصيّة الوصفيّة في هذا المركّب أنّ المتصوّر الأساسيّ وهو المكوّن الموصوف فيه بالصّلة ، يقدّم بلفظ مفرط في التعميم ومبهم هو الموصول رغم أنّه من الممكن ترجمته باسم من أسماء الأبواب أو المقولات أو غيرها، بل إنّ مقتضيات الصناعة الاصطلاحيّة تحتّم البعد عن الإبهام والإتيان بالأسماء صريحة خصوصا وأنّها في الغالب موجودة. ولنا أن نتساءل والحالة هذه عن الأسباب الدّاعية إلى هذه التّعمية الاصطلاحيّة باستعمال الموصول رأسا للمركّب؟

لقد أراد صاحب الكتاب من خلال هذه البنية التركيبيّة أن يقدّم المصطلح بشكل تكون فيه السّمات الاصطلاحيّة المذكورة في الصلة هي المعرّف الأساسيّ بالمتصوّر قبل أن يوكل الأمر إلى الخطاب. كما أنّ الرّبط بين عبارة مبهمة غير اصطلاحيّة وصلتها يخدم تصوّرا في التعيين لا يرى من الوجيه الرّبط بين المصطلح العامّ وسماته الخصوصيّة بل يجعل السّمات كالكاشف عن الاسم الموسوم بها. وحرص سيبويه على هذا الشكل من التعيين باستخدام الاسم يكون كذلك في بعض العبارات التي يكون فيه المبهم معلوما كما في العبارة التالية:

(ك)- ما يَثْبُتُ فيه التنوينُ من **الأسماء المنفيّة**.[13]

فعبارة الأسماء المنفيّة في (ك) هي المصطلح المركزيّ الذي يمكن تعويض المبهم به كالتالي: الأسماء المنفيّة التي يثبت فيها التنوين. بيد أنّ تحويرا كهذا لا يؤدّي الغرض التعيينيّ المقصود من العبارة الأولى ،إذ إنّ تأخير المصطلح الموضّح على الشكل الذي في (ك) قد جعل الوضوح في الصّلة أي في الموضع المخصّص لتعريف المبهم بالسّمات المفهوميّة وليست نيّته تعيين المتصوّر بتركيب تحدث فيه نسبة بين المصطلح الأساسي والفرعيّ بما هو سمة مقتطعة من المفهوم الخاصّ.

على أنّه من الجدير الملاحظة أنّ موضع المركّب الموصوليّ ليس في خانة التسميات والألقاب الاصطلاحيّة بل في دائرة المفاهيم والحدود . فبالتركيب بين مصطلح سيبويه المعقّد (المشار إليه في اللاّحق بخطّ عريض) وبعض مصطلحات خلفه (المذكورة أوّلا) المعوّضة لها يمكن أن نرى كيف أنّ عبارات الكتاب أولى لها أن تكون معرّفات لا معيّنات كالتالي:

(ل)- :اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعيّ: هو **ما كان واحدا يقع على الجميع.**

(م)- :النعت السببيّ: هو **ما يجري عليه صفة ما كان من سببه.**

بذا نرى كيف أنّ المركّب الموصوليّ في الاصطلاح النّحويّ يمثّل مرحلة يمكن عدّها بدائيّة في عمر الاصطلاح النّحويّ العربيّ؛ لأنّ البنية الاسميّة (تلك التي تستعمل للتسمية الاصطلاحيّة) تتداخل مع البنية المفهوميّة (التي تستعمل في الحدّ) تداخلا يدلّ على أنّ ما يعيّن الواحدة يمكن أن يعيّن الثانية. ومثل هذا التقاطع[١٢] يستغرب إذا عرفنا أنّ المصطلحات أسماء تُقطع من المفاهيم. ومهما يكن من أمر هذا التّداخل بين البنيتين ،فإنّ سيبويه قد أتاح له استخدام هذا المركّب أن يعيّن كثيرا من المتصوّرات النّحويّة التي ظلّت بعده تفتقر إلى اصطلاحات تلقّبها ؛ لأنّ إعادة هيكلة طائفة كبيرة منها كما في (ك) و (م) قد مكّن بعضها من تسميات جديدة أو مهذّبة من القديمة وحرم البعض الآخر من تعيين كان له في الكتاب فاندمج في تسميات أخرى شملته كما في المثال (ن) التالي:

(ن)- : ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر.[١٤]

تعيّن العبارة (ن) نوعا من المصادر المنصوبة كـ (صَبْرًا) في قولك (قَتَلْتُهُ صَبرًا) ، وتعيين هذه المصادر المنصوبة كان بمراعاة الدّلالة التركيبيّة الفارقة. غير أنّ هذا الوسم التّمييزي لن يُحتفظ به في كتب اللاّحقين ، وإنّما سيدمج هذا الضرب من المصادر في باب المفعول المطلق.

ومثل هذا الإجراء لم يكن من غير تأثير في كيفيّة معاملة المتصوّرات؛لأنّ التّعامل مع المتصوّرات على أنّها أبواب مخصوصة تعيّنها أسماء مخصوصة - حتّى وإن كانت صفات بدائيّة- يجعلها تحظى بالعناية تحليلا وتعليلا أكثر من دمجها في باب اصطلاحيّ كبير تُختصر فيه إلى عيّنة أو حالة .

2-2-2 : المركّب النعتيّ:

إنّ تعقّد المركّب الاصطلاحيّ كان في الكتاب بأشكال متعدّدة أهمّها أن يكون المنعوت مركّبا بالموصول كما في :

(س)- : المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول[١٥]

(ع)- الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[١٦] (كان،وأخواته).

وقد يتعقّد التركيب داخليّا بواسطة المركّب شبه الإسناديّ كما في (ص):

(ص)- الأفعال المضارعة للأسماء.[١٧]

وبقطع النّظر عن الطّرق التي يتركّب بها المصطلح المركّب النعتي ، فإنّ هذا المركّب لا يختلف عن السّابق في المنحى الوصفيّ الذي يصطبغ به الطّابع التعييني. لكنّ الوصفيّة في المركّب

النعتي تختلف عن الموصوليّ في مسألتين على الأقلّ:

- أولاهما: أنّ الوصفيّة لا ترتبط بمبهم أو بعامّ عموميّته شديدة الشّياع ،بل إنّ المنعوت يشترط فيه من جهة التحديد المرجعيّ Détermination لا الإبهام كما هو حال الموصول. لذلك نجد المنعوت وهورأس المركّب عبارة معلومة تنتمي إلى دائرة متصوّريّة دقيقة وهي مثلا المفعول في (س) والفعل في (ع) و (ص).

وما دام الأمر مرتبطا في الاصطلاح بأوضاع النّظريّة لا بأوضاع اللّغة ،فإنّ التحديد المرجعيّ ليس مفيدا إلاّ من داخل الدّائرة المتصوّريّة التي ينتمي إليها المنعوت (المفعول ، الفعل ،،).

- ثانيتهما: أنّ التعيين بالمركّب النعتي يسر سيرا نظاميّا بأن يعيّن المنعوت الرّأس الاصطلاحيّ ويعيّن النعت الدّائرة المتصوّريّة المتفرعة عنه، أوقل إنّ الأوّل يعيّن الباب النحويّ أو المقولة النّحويّة بينما يعيّن الثاني شكلا مخصوصا من تمظهرها: فالتعيين ههنا تعيين سلّميّ بمعنى أنّه يتّجه اتّجاها انحداريّا من الأصل أو ما حمل عليه باتّجاه الفرع أو ما حُمل عليه.

وهكذا فإنّ تعيينيّة المركّب النعتي المعقّد للمصطلح النّحويّ في الكتاب تكتسب ميزتها من وجه الحاجة إليها ،وهي حاجة تنبع من الرّغبة في وسم متصوّرات نحويّة بألقاب متعالقة بواسطة هذا التركيب تعالقا ينسب المتصوّر النّحويّ الأكبر نسبة وصفيّة إلى مقولة تتحقّق فيه أو فرع ينحدر منه . وسار على هذا النهج أصحاب سيبويه فيما ابتدعوه من عبارات.

ويبدو أنّ هذا المركّب كان الأنجع في التسميات الاصطلاحيّة المركّبة بعد الكتاب ونجاعته نابعة من قابليّته أكثر من غيره لأن يُختَزَل ومن قدرته على الربط بين متصوّرات متعالقة سلميّا.فهو بهذا الشكل يستجيب للمقتضيات التصنيفيّة Taxinomique للنظريّة النّحويّة ،وهو في هذا تشترك مع المركب الإضافيّ.

3-2-2 : المركّب الإضافيّ:

يدخل التعقيد المركّب الإضافيّ من جهة المضاف إليه بان يكون مركّبا بالعطف كما في (ن):

(ن): بنات الياء والواو.

أو مركّبا إضافيّا كما في (ق):

(ق): تحقير أقلّ العدد[18] (تحقير :قَدَمٌ بقولنا : قُدَيِّمٌ).

أو مركّبا شبه إسناديّ كما في (ر) و(ش):

(ر): إضمار الفعل المستعمل إظهاره.[19]

(ش): إضمار الفعل المتروك إظهاره.[20]

وإذا كان أغلب استعمال المركّب الإضافيّ في الكتاب أن يكون بسيطا، فإنّ الحاجة إلى تعقيده تعود في العادة إلى رغبة في زيادة سمات إلى المركّب الإضافيّ لا يمكن أن يفي بها الشكل المبسّط من التركيب.

دور المركّب الاصطلاحيّ الإضافيّ تخصيص الفرع المتصوّريّ .وهذا وإن كان شأن المركّبين السابقين كذلك فإنّ ما يميّز الإضافيّ ينحصر في تأكيد معنى النّسبة وهو معنى الإضافة المركزيّ. وهو في المركّب الاصطلاحيّ يتحقق بأن يتعيّن متصوّر نحويّ ما بانتسابه إلى دائرة متصوّريّة مرتبطة به.

إلاّ أنّ هذا المعنى قد يؤدّى في الظّاهر بمركّبات أخرى كالمركّب النعتي ولكننا سنقارن بين متصوّرين أحدهما يؤدّى بالإضافي والثاني بالنعتي: العبارة الأولى هي المذكورة في (ق): تحقير أقلّ العدد، أمّا العبارة الثّانية فمصطلح نفترضه تقليبا لـ(ق) كالتالي:

(ق'): التّحقير الذي يكون في أقلّ العدد.

العلاقة النسبيّة التي في (ق) تفضي إلى تخصيص التّحقير (التصغير) بما هو مقولة تصريفيّة وذلك بنسبته إلى بعض وجوه تحقّق تلك المقولة في الاسم. وداخل هذه العلاقة النسبيّة العامّة علاقة أخرى نسبيّة تخصّص الاسم المصرّف بمقولة العدد بإضافته إلى لفظ دالّ على تسوير وتكميم هو «أقلّ».

لكنّ العلاقة النعتيّة في (ق') وإن ظهر فيها معنى التّخصيص الوصفيّ ،فإنّ معنى نسبة المتصوّر إلى ما يتحقّق فيه والتي استفيدت من العلاقة الإضافيّة، بدت ههنا كثيرة التستّر وعلى العكس من ذلك بدا التركيز على وسم يراعي فصل نوع من التّحقير عن أنواع أخرى مندرجة في بابه.

4-2-2 : المركّب شبه الإسناديّ:

إذا نظرنا إلى حضور هذا المركّب في بقيّة المركّبات عددناه الأكثر تواترا في اصطلاحات الكتاب المركّبة تركيبا معقّدا وهذا المركّب ضربان أحدهما يكون رأسه مصطلحا والثاني يكون عبارة عاديّة غير اصطلاحيّة.

فمن الأمثلة التي يكون فيها رأس المركّب مصطلحا:

(ت): بدل النّكرة من المعرفة.[21]

(ث): الوقف في أواخر الكلم المتحرّكة في الوصل.[22]

عبارتا بدل و وقف اصطلاحان يعيّنان متصوّرين مبوّبين في الإعراب وفي الصوتيّات، وتطلّب تعيين متصورين يتفرّعان عنهما هذا الضرب من المركّب الذي يشبه في تعلّق رأسه ببقيّة العناصر تعلّق الفعل ببقيّة العناصر التي يقتضيها من فاعل ومفعول.

كان من الممكن أن يكون المركّب (ت) إضافيّا (بدل النّكرة)، لكنّ تطلُّبَ تخصيص متصوّر البدل لم يكن ليكتفي بعنصر وحيد بل بعنصرين متعاملين، لذلك جاء هذا المركّب ليصف هذا التعالق الثالوثي بين عبارة مركزيّة هي البدل وعبارتين كانتا موضوع ذلك البدل. وفي المصطلح (ث) لم يكن ممكنا التعبير الدّقيق عن موضعة الوقف وخصوصيّاته من غير هذا المركّب أو المركّب النعتي الأطول:

(ث'): الوقف الذي يكون في أواخر الكلم المتحرّكة في الوصل.

لكنّ معاملة رأس المركّب على أنّه قابل لإقامة علاقة شبه إسناديّة من غير الإتيان بفعل إضافي كالذي في الصلة (يكون) هو الذي جعل النّحويّ يختزل (ث') في (ث) دون أن يمسّ من تدقيق المتصوّر المخصوص. فالبنية في التركيب شبه الإسنادي تستفيد من التعالق الذي بين رأس المركّب المشتقّ وبقيّة المكوّنات في إقامة مركّب تفصيلي يسم بعض المتصوّرات التي تتطلّب تدقيقات أكثر من غيرها.

ومن التراكيب شبه الإسناديّة التي لا يكون فيها رأس المركّب مصطلحا:

(خ): عذر لوقوع الأمر.[23]

(ذ): استعمال الفعل في اللّفظ.[24]

العبارة(خ) عيّن بها صاحب الكتاب ما بات يعرف بالمفعول له (لأجله) وهي عبارة ذكرها صاحب الكتاب في الباب نفسه الذي وردت فيه (خ)، إذ قال : «فهذا كلّه ينتصب لأنّه مفعول له.»[25]

العبارات التي تكوّن منها (خ) تبدو في ظاهرها عبارات عاديّة غير اصطلاحيّة ،إلاّ أنّ صاحب الكتاب استخدم عبارة «وقوع» على أنّها اصطلاح.ففضلا عن ارتباطها اشتقاقيّا مع عبارة «واقع» التي نعت بها الفعل المتعدّي ، فإنّ المصطلح نفسه قد استخدم في اشتقاق عبارة المفعول له . يقول سيبويه في مطلع الباب الذي ورد فيه المصطلح السّابق متحدّثا عن انتصاب المصادر الواقعة مفعولا له: «..فانتصب لأنّه موقوع له ، ولأنّه تفسير لما قبله لِمَ كان؟»[26] .

وإذا نظرنا إلى المصطلحات الثلاثة بتعالق فهمنا كيف انتقلنا من المركّب المعقّد(خ) إلى المفعول له كالتالي:

- عذر لوقوع الأمر ⟵ موقوع له ⟵ مفعول له.

فحدث اختصار للمركّب شبه الإسنادي دون أن يستبدل منه مركّب آخر، لأنّ مركّب الجرّ الذي يتعلّق بالمشتقّ ضروريّ في الفصل بين مختلف المفاعيل.

ومن جهة أخرى يختلف المركّب شبه الإسنادي عن بقيّة المركّبات بسمة بارزة وهي أنّ الوصفيّة فيه تقترب من وصفيّة الجمل ، ومادام الأمر كذلك فإنّ هذا المركّب يقع في مرحلة

وسطى بين التعيينيّة والتعبيريّة التي يأخذ سماتها من شبهه بالفعل الاصطلاحيّ الذي منه يبنى الخطاب. ونحن نفصّل البعد التعبيريّ في القسم اللاّحق من هذا المبحث.

3- التركيب الاصطلاحيّ والتعبير:

3-1 : مشكلات نظريّة:

إنّ النظرة المعجميّة للمصطلح ، وهي نظرة سائدة في الدّراسات الاصطلاحيّة الحديثة، قد كان لها دور في بلورة نظريّة لعلم المصطلح Terminologie وفي جعل القواعد التي يمكن أن يستند إليها أيّ تطبيق اصطلاحيّ Terminographie صريحة بعد أن كانت حدسيّة شأنها في ذلك شأن أيّة ممارسة لغويّة قبل التنظير.

لكنّ أعظم تأثير معاكس كان لهذه النّظريّة تمثّل حسب رأينا في النّظر إلى الجهاز الاصطلاحيّ من جهة كونه قائمة اصطلاحيّة Nomenclature خاصّة بفنّ أو بعلم معيّنين. وقلّما ننظر إلى المصطلح في سياق الخطاب الذي نبت فيه أو نظر إليه على أنّه وحدة خطاب مختصّ لا وحدة معجميّة مختصّة ،على الرغم من أنّ العادة القديمة كان فيها الاتّجاهان: اتّجاه يضع جردا لعبارات فنّ معيّن وآخر يدرسها في سياقها الخطابيّ دون أن تحدث قطيعة تذكر بين الاتّجاهين.

على أنّ من يختار - كما اخترنا- بسط القضيّة الاصطلاحيّة على صعيد الخطاب، ينبغي له أن يفكّر في الطريقة التي سيتعامل بها مع الخطاب المخصوص :أينظر إليه من جهة التقنيات والصناعة الاصطلاحيّة أم من جهة المضامين. وسنكون في هذه الحالة أمام مزلقين : فإمّا أن نشكلن الخطاب الاصطلاحيّ ونختزله في مقولات تقنيّة تعزله عن روحه العلميّة، وإمّا أن نميل إلى المضامين المعرفيّة نحاورها فلا يكتسب بحثنا بعده الاصطلاحيّ المنظور.

إنّ القول بأنّ النّظريّة الاصطلاحيّة نظريّة تتقاطع مع معارف واختصاصات متفرّقة (انظر مثلا: Cabre .T .M :1998) قول لا يفضي إلى حلّ فيما يتعلّق بالتعامل الخطابيّ مع المصطلح، لأنّه يقتضي معالجة هذا الخطاب في ضوء ما تسمح به التّوجّهات العلميّة للعلوم التي يوجد الاصطلاح في تقاطع عبورها نعني بها اللسانيّات والمنطق (من خلال مفهوم المتصوّر المستلهم من هذا الفنّ: Cabre ,1998 : 4) والعلم الذي يستخدم تلك الاصطلاحات.

ومن الناحية الإجرائيّة يصعب أن نجد إطارا دراسيّا يمكن التوفيق فيه بين المقتضيات المتدافعة لهذه الفنون المتقاطعة والمجتمعة في بوتقة الخطاب المختصّ الذي عُمْلته المصطلح، لأنّه لابدّ أن يغلب عليه توجّه معيّن؛ بل إنّه داخل التّوجّه الواحد توجد فروع ومسارات متعدّدة ومتشابكة: ففي التوجّه اللساني الطّاغي على دراسة المصطلح نجد المنحى المعجمي

والمنحى اللساني الاجتماعيّ فيما يعرف بعلم الاصطلاح الاجتماعيّ[27] Socioterminologie والمنحى العرفانيّ وغيرها.

إنّ مثل هذه الإشكالات لا تثار في دراسة الخطاب الاصطلاحيّ اللّغويّ لأنّ اللغة فيه رحم مشترك بين القواعد التي تسيّر المصطلح والاجراءات التي تسيّر الخطاب العلميّ. فالنّحويّ مثلا يصطفي عباراته من اللغة ليصفها بها، وما دام الأمر كذلك فإنّ في اللغة ما به تفسّر النّظريّة والاصطلاح معا. ودليلنا على ذلك أنّ الجملة مفهوم نظريّ أساسيّ في الخطاب النّحويّ وهي بدورها مفهوم أساسيّ في الخطاب الاصطلاحيّ النّحويّ، إلى الضرب الأوّل من الجمل نسند تسمية الجملة الورلسانيّة ونسند اسم الجملة الاصطلاحيّة إلى الضرب الثاني.

2-3 : الجملة الورَلسانيّة والجملة الاصطلاحيّة:

ميّزت اللّسانيّة الفرنسيّة «ج. راي ديبوف» Josette Rey- Debove بين الجملة المنعكسة Phrase autonyme والجملة الورلسانيّة Phrase métalinguistique : الجملة الأولى وحدة خطاب عادي تصف وحدة لغويّة. هذه الجملة هي التي نجدها في شرح وحدة معجميّة أو التمثيل لها من الكلام العاديّ[28]. والجملة الثانية هي وحدة خطاب تصف العناصر اللّغويّة أو هي على حدّ عبارة «دي بوف» «جملة في اللغة»[29]. وجمعت تحت تسمية الجملة الورلسانيّة ضروبا ثلاثة توجد على أشكالها الجملة نفسها هي:

- سلسلة من العلامات اللّسانيّة والمحايدة مثل قولنا في المبنيّ :/ **المبنيّ لا يتغيّر**/ .
- سلسلة من العبارات الورَلسانيّة وذات الدلالة المنعكسة والمحايدة كما في :/ **الله هو اسم**/ .
- سلسلة من العلامات الورلسانيّة التي تتكوّن منها جملة جعلت دلالتها منعكسة Autonomysé كما في قولك:/ **أنا غريبٌ (جملة)**/ .

الجملة الورلسانيّة هي في الخطاب النّحويّ الجملة الاصطلاحيّة يلتبس فيها الحديث النظريّ بمختلف تصنيفاته بالكلام العاديّ الذي يؤتى به للتمثيل أو للتّعليل. فالجملة الاصطلاحيّة إن كان قدرها أن تكون في الخطاب اللساني واصفة لنفسها فإنّها في خطابات اصطلاحيّة أخرى تكون من جهة المضمون منفصلة عن اللغة. فالجملة الاصطلاحيّة في الخطاب النّحويّ هي نفسها الجملة الورلسانيّة في تمظهراتها الثلاثة السابقة.

واعتمادا على الأمثلة التالية التي نستقيها من الكتاب نميّز بين الورلسانيّ و الاصطلاحيّ:

(ض): فإن لم تجزم الآخر نصبت[30].

(ظ): وتقول: سِيرَ عليْهِ ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهار طويل . وإن لم تذكر الصّفة وأوردت هذا المعنى رفعت.[31]

(غ): هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يردّ في التّحقير من قبل أنّ ما بقي إذاً حُقِّرَ يكون على مثال المُحَقَّرِ ولا يخرجُ من أمثلة التّحقيرِ[32].

في النّموذج (ض) جملة اصطلاحيّة تصف حالة من أحوال الجملة الشرطيّة (مثل: أَزَيْدًا إِنْ رَأَيْتَ تَضْرِبْ) تألّفت من عبارات اصطلاحيّة كلّ مصطلح يدلّ مفردا على معنى اصطلاحيّ لا تدلّ عليه المجموعة الاصطلاحيّة نفسها إن لم تجتمع بهذا الشكل التركيبي الإسناديّ. وبهذه الجملة انتقلنا من طور التعيين والتسمية التي يؤدّيها المصطلح بما هو وحدة اصطلاحيّة بسيطة أو مركّبة إلى طور التعبير عن المتصوّرات النّحويّة وقد صارت قضايا كما يقول المناطقة. ذلك أنّ التصوّر إذا كان «عنصرا فكريّا وبناء ذهنيّا يمثّل شيئا فرديّا .. ويتكوّن من سلسلة من الخصائص التي يشترك فيها قسم من تلك الأشياء المفردة»[33] فإنّ تلك المتصوّرات مفردة ومركّبة ، المفردة تعيّنها الاصطلاحات بالتركيز على جملة الخصائص» وهي بدورها متصوّرات تستخدم في بناء الفكر والتعبير عنه»[34] ومن هذه الخصائص ينتخب النحويّ خصيصة يستمدّ منها التسمية. أمّا المتصوّرات المركّبة فتعبّر عن القضايا بما سمّيناه جملا اصطلاحيّة.

والجملة الاصطلاحيّة كما في (ض) استفادت بالأساس من الفعل الاصطلاحيّ (تجزم، تنصب) وهذا الفعل المتولّد في رأينا من الأسماء الاصطلاحيّة (لا المنتقل بواسطة التوسيع المجازي إلى الاصطلاح مثلما هو شأن الأسماء) قد حتّمته ضرورة خطابيّة تعبيريّة كما حتّمت الضرورة التعينيّة وجود الأسماء الاصطلاحيّة.

النّموذج (ظ) كان الخطاب فيه مزدوجا ،فالجزء الأوّل منه وهو المثال ينتمي إلى الخطاب غير الاصطلاحي لكنّه بدخوله لغرض يخدم الخطاب الاصطلاحيّ يصبح جزءا منه. فالجزء الثاني الذي هو هو جوهر الخطاب الاصطلاحيّ قد نزع حياديّة الخطاب العادي وأقحمه في نظامه النظريّ لذلك صار ينظر إلى الكلام العاديّ الذي في المثال من منظار مخصوص هو ما يميّز الخطاب النّحويّ عن غيره من الخطابات التي تدور رحاها حول الكلام.

وأخيرا فإنّ النّموذج (غ) وهو من عناوين الكتاب ورغم موقعه فإنّ التركيب فيه قد طال وجنح للإسناد كي تتولّد به تراكيب لا تمثّل» جملا ورَلسانيّة « كالتي في النمطين السابقين لأنّ الإسناد – وبقطع النّظر عن تمحّضه للاصطلاح أو عدمه- ظلّ مندرجا في مركّب اسميّ أوسع منه وظيفته التعيين لا التعبير.

3.3 الجملة الاصطلاحيّة والتعبيريّة داخل الخطاب النحويّ:

إنّ تنميط الجمل الورلسانيّة وإن كان مفيدا في دراسة وحدات الخطاب الاصطلاحيّ التعبيريّة وكيفيّات تشكلّها ، فإنّه يظلّ غير كاف إن هو لم يشفع بملاحظة الوحدات نفسها أثناء عملها في الخطاب. وهذا ما نراه اعتمادا على تحليل النصّ التالي من الكتاب تحليلا يقتصر نظره على عمل الجملة الورلسانيّة فيه:

قال سيبويه: «**واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف، لأنّهما غير مُنَادَيَيْن؛ ولا يَرخّم مضاف ولا اسم منوّن في النداء، منْ قِبَلِ أنّه جرى على الأصل وسلم من الحذف، حيث أُجْرِيَ مُجْراه في غير النّداء إذا حملته على ما ينصبُ**»[35].

من الممكن أن نتعامل مع هذا المقطع الخطابيّ تعاملا نفعيّا بأن نستخرج منه المتصوّر المركزيّ وننسب إليه جملة القواعد أو المبادئ المتحكّمة فيه كالتالي:

- المتصوّر الأكبر: **الترخيم** ؛
- المبادئ النظريّة:

أ- لايكون الترخيم في مضاف إليه.

ب- لايكون الترخيم في وصف.

ج- لايكون الترخيم في مضاف منادى.

د- لايكون الترخيم في منادى منوّن.

إلاّ أنّ مثل هذا الاختصار الذي كثيرا ما يلجأ إليه الباحثون في كلّ خطاب اصطلاحي عن الأحكام المتصلة باصطلاح وعن الحدود و القواعد يلغي شيئين أساسيّن عل الأقلّ هما خصوصيّة الخطابات الاصطلاحيّة من ناحية والسياقات الشارحة أو المعلّلة للظواهر النظريّة المرتبطة بالاصطلاح من ناحية أخرى. وبهذا الإلغاء يذهب كثير من الخصائص التعبيريّة للخطاب الاصطلاحيّ.

فبالرّجوع إلى نصّ سيبويه يمكن أن نسوق الملاحظات التّالية حول الخصائص التعبيريّة للخطاب:

* أوّلا:أنّ الجمل الورَلسانيّة قد أدمجت في قالب تعليميّ وجّه الخطاب الاصطلاحيّ وجهة محددة تتطلّب من المتلقّي موقفا لا أكثر وهو أخذ الأحكام على أنّها قواعد لا تتطلّب جدلا بل تبنّيا. وهذا السياق يختلف عن قوالب خطابيّة أخرى تنشأ فيها النظريّات لتكون موضوعا للمجدل والتباري الفكريّ. وقيمة هذا القالب التعليميّ بالنسبة إلى المصطلح أنّه يوجّهه إلى البعد التقعيدي لا إلى البعد الخلافي الجدليّ.

* ثانيا:كانت البنية الدلالية في الجمل الورلسانيّة في هذا الخطاب ثنائيّة تجمع بين المنع وتعليله كالتالي:

- الترخيم **لايكون**..... **أنّـهما**....

-**لا** يرخّم..... **من قبل** .....

فمصطلح الترخيم عالق في هذا الخطاب بين بنية تنفي عنه حكما أو إجراء وأخرى تعلّل ذلك النّفي. وإذا كانت البنية الأولى ممّا يدخل في الخطاب تحت آليّة القواعد التي لا جدل فيها فإنّ البنية الثانية قابلة لأن تنفتح على الاختلاف والاجتهاد في وضع علل أخرى لم يذكرها النّحويّ.

وهذه الملاحظة من شأنها أن تبيّن المنافذ التي منها كان الخطاب الاصطلاحيّ مفتوحا على التطوّر والاختلاف.

* ثالثا: سمح الخطاب باستبدال بنية فعليّة محايدة ببنية فعليّة اصطلاحيّة كالتالي:

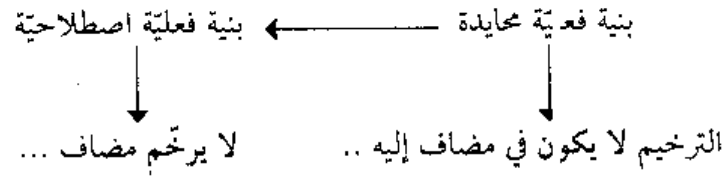

البنية الفعليّة المحايدة هي الفعل (يكون) الذي استعمل في الجملة الورلسانيّة الأولى استعمالا مساعدا Auxiliaire في بنية اسميّة كان فيها المصطلح الاسميّ «الترخيم» أساسيّا. لكنّ هذه البنية الاسميّة صارت في الجملة الورَلسانيّة الثانية فعليّة، وعوض أن يوجد فعل محايد أو مساعد استعمل النّحويّ فعلا شقيقا في دلالته وحرفه للاسم، وبذا تولّد الفعل الاصطلاحيّ ليعبّر عن مقتضيات خطابيّة تقعيديّة وليختصر بنية أطول كان فيها الاسم الاصطلاحيّ المكوّن الأساسيّ. بهذا نرى كيف تحوّل الاسم في الخطاب إلى فعل دون أن يفقد محتواه التعييني ولكنّه اكتسب طاقة تعبيريّة يحتاجها الخطاب.

خـــــــاتمة:

قادنا البحث في الوحدات الاصطلاحيّة المركّبة تركيبا معقّدا في كتاب سيبويه إلى التمييز بين وظيفتين أساسيتين من أهم وظائف استخدام المصطلح هما التعيين والتعبير. فلاحظنا أنّ الوظيفتين قد تتقاطعان كما هو الحال في عناوين الكتاب المطوّلة المرتبطة

ارتباطا لفظيّا ومضمونيّا بالمتون. ولكنّ الوظيفة التعيينيّة تظلّ هي المهيمنة على المركّبات الاصطلاحيّة المعقّدة (الموصولة ،والنعتيّة والإضافيّة وشبه الإسناديّة) . وبيّنّا ونحن نحلل لكلّ مركّب اصطلاحيّ خصوصيّته في تعيين المتصوّر وتلقيبه دون أن نلغي ما يربط بينها جميعا من وصفيّة زادتها عمقا التفصيليّة التي في هذه المركّبات وميلها إلى التحليليّة. ولعلّ رأس الفكرة التي يمكن أن يمسك بها قارئ هذا المقال أنّ المنحى التّحليلي في الاصطلاحات يكبر كلّما كبر التركيب وتعقّدت عناصره، لذلك نعتبر الفعل الاصطلاحيّ في سياق الجملة الورلسانية(التي هي وحدة الخطاب الاصطلاحيّ النّحويّ) قمّة التحليليّة: بينما تكون المفردات من الاسماء الاصطلاحيّة فالمركبات البسيطة أقلّ حظّا فيها لأنّها بالاختصار الذي فيها تميل إلى تجريد المتصوّرات المجرّدة أصلا في وحدة طلاليّة دنيا هي جامعة لأهمّ سماتها.

توفيق قريرة

التعاليق:

1- Gerard Troupeau (1976) :Lexique-Index du Kitab de Sibawayhi

2- توفيق قريرة (2003) : المصطلح النّحويّ وتفكير النّحاة العرب ، نشر كليّة الآداب منوبة – دار محمّد علي الحامي ،تونس

3- Josette Rey- Debove (1978 ;1997): Le Méta angage; La Phrase Métalinguistique : Chap .5 pp :165-291.

4- الكتاب:4/ 85

5- الكتاب:4/ 168.

6- الكتاب:1/ 33

7- مثال ذلك:(حضْرَمَوْت) و (مَعديّ كَرِب) : الكتاب :2/ 267.

8- الكتاب: 2/ 36

9- الكتاب : 3/ 407.

10- الكتاب: 1/ 72.

11- المصدر السابق: 1/ 290.

12- الكتاب: 3/ 100.

13- مثاله: (لا خيْرا منهُ لَكَ) و (لاَ حَسَنًا منه لك). - المصدر السّابق: 2/ 287 .

14- الكتاب: 1/ 370 .

15- المصدر السابق: 1/ 41.

16- نفسه:1/ 45.

17- الكتاب: 3/ 5.

18- الكتاب: 3/ 221 .

19- المصدرالسابق:1/ 253

20- نفسه 2/ 182.

21- الكتاب:1/ 441.

22- المصدر السّابق: 4/ 66 .

23- الكتاب: 1/ 367.

24- المصدر السّابق:1/ 211

25- الكتاب:1/ 369.

26- المصدرالسابق:1/ 367.

27- F .Gaudin (2003) : Socioterminologie

28- Josette Rey- Debove ; Le Métalangage ;pp :57-162 .

29- المصدر السابق: 163.

30- الكتاب: 1/ 133.

31- المصدر السابق: 1/ 220.

32- السابق: 3/ 456.

34- Maria Teresa Cabre(1998) ;La terminologie :théorie, méthode et application, p84

35- المصدر السابق، ص 84.

36- الكتاب: 2/ 240.

المصادر والمراجع:

*- العربيّة:

سيبويه: الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون ،دار الجيل ،بيروت، 1991 .5ج.

قريرة توفيق: المصطلح النّحويّ وتفكير النّحاة العرب ، نشر كليّة الآداب منّوبة و دارمحمّد علي الحامّي، تونس 2003.

*- الأجنبيّة:

Maria Teresa Cabre(1998) ; La *terminologie :théorie, méthode et application* ; trad . du Catalan MC Cormier J .Humbley.Presses Universitaires d'Ottawa .Canada.

F .Gaudin (2003) : *Socioterminologie*; Collection Champs linguistique ; éd.de boeck.Duculot

Josette Rey-Debove (1997,1ère éd .1978); *Le Métalangage*; éd.Armand Colin; Paris.

Gerard Troupeau (1976) : *Lexique-Index du Kitab de Sibawayhi* ;Klincksieck, Paris.